



الملخص التنفيذي للتقرير التجميعي للدول العربية
المشاركة في مهمة الرقابة التعاونية حول إدارة
النفايات الصلبة وإعادة تدويرها

2020

مقدمة عامة عن المهمة الرقابية المشتركة

تمّ إعداد هذا التقرير في إطار تنفيذ مهمّة الرقابة التعاونية المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و29 مارس 2017 حول موضوع "تقييم أداء إدارة النفايات الصلبة".

وتّم الاستناد في صياغة هذا التقرير على خطط الرقابة التي أعدتها الأجهزة المشاركة وهي كلّ من ديوان المحاسبة بدولة الكويت، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، وكذلك استنادا إلى المعيار (issai5800) ، ومعايير (issai 3000) ، و 3100، و3200، و300 الخاصة برقابة الأداء.

هذا وقد قامت الدول المشاركة باستخدام منهجيات مختلفة للتدقيق، حيث قامت دولة الكويت بتقييم المشاريع الخاصة بإدارة النفايات الصلبة بالإضافة إلى استخدام تقييم المخاطر لمصفوفة التحليل (SWOT) للجهات ذات العلاقة، بينما قامت سلطنة عُمان بقياس مؤشر الأداء للشركات المشغلة (KPIs) ، في حين قامت دولة فلسطين وجمهورية السودان بتقييم دور الجهات الخاضعة في إدارة النفايات الصلبة.

وبناء عليه تمّ إعداد هذا التقرير التجميعي لتوثيق جهود هذه الأجهزة تحت إشراف المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي)، للاستفادة من خبرات تلك الدول وتوثيق تلك التجربة لإطلاع جميع الأجهزة العليا للرقابة العربية الأعضاء في المنظمة عليهما.

أولاً: الملخص التنفيذي

تشكل إدارة النفايات أهمية بالغة لدول العالم في إيجاد نظام يركز على الفعالية والكفاءة في تقليل أية مخاطر بيئية قد تقع من جراء تزايد كميات النفايات بمختلف أنواعها، ومن منطلق مساهمة الأجهزة الرقابية للعمل على تقديم العون والمساندة لمؤسسات القطاع العام من أجل إعادتها على تحسين أدائها وتطوير قدراتها وتنفيذ خططها ومشاريعها بكفاءة وفعالية واقتصاد، فقد سعت الأجهزة من خلال تقاريرها إلى تقييم أداء الجهات أصحاب العلاقة في مجال إدارة النفايات الصلبة كل جهاز في دولته وتقييم خطط ومشاريع إدارة النفايات الصلبة.

حيث أن الهدف الرئيسي من هذا العمل هو تقييم مدى كفاءة وفاعلية الإجراءات وأنظمة العمل بالجهات ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة، والتحقق من مدى فاعلية برامج معالجة النفايات وإعادة تدويرها وأثرها في الحدّ من الآثار الضارة الناتجة عن عدم إتباع الطرق السليمة للتعامل مع النفايات الصلبة تحديداً.

استندت الأجهزة المشاركة في تقييم ما توصلت إليه من نتائج بناء على مصادر المعايير المتبعة لديها، حيث تمّ بناء النتائج استناداً على المواد القانونية المعتمدة لدى الدول المشاركة، والتي تمّ ذكرها بالتفصيل في بند خاص.

وقد توصلت الأجهزة المشاركة من خلال عملية التدقيق التي قامت بها على الجهات محل التدقيق إلى النتائج التالية:

1. ضعف فعالية الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة.
2. قصور في وضع الخطط والسياسات التي تنظم إدارة قطاع النفايات الصلبة.

3. عدم فعالية إجراءات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة.
 4. ضعف في أداء الجهات محل التدقيق المكلفة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة.
 5. قصور في توفير المتطلبات الأساسية لعمل الجهات المكلفة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة.
 6. ضعف فعالية الدور الإشرافي والرقابي للجهات محل التدقيق.
 7. ضعف فاعلية عملية التوعية المجتمعية وتشجيع فرز النفايات من المصدر.
- قامت الأجهزة المشاركة بوضع التوصيات الخاصة بكل جهة من الجهات المعنية بإدارة النفايات الصلبة وذلك للعمل على تحسين أداء الجهات محل التدقيق في كل جهاز وفق الصلاحيات والمسؤوليات القانونية الممنوحة، حيث لوحظ وجود العديد من المشاكل المشتركة في الدول العربية فيما يخص إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، وفيما يلي أبرز التوصيات التي توصلت لها الأجهزة المشاركة بالتقرير:

1. بما يتعلق بفعالية الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة أوصت الأجهزة المشاركة الجهات المختصة كل وفق صلاحياته بالعمل على تعديل الأنظمة الخاصة بالنفايات الصلبة وإعادة النظر فيها أو اعتماد الأنظمة العالقة لديها.
2. بما يتعلق بالخطط والسياسات التي تنظم إدارة قطاع النفايات الصلبة أوصت الأجهزة المشاركة الجهات المختصة بالعمل على وضع الخطط والبرامج اللازمة وتقييم الخطط المعتمدة والمشاريع المنجزة.
3. بما يتعلق بإجراءات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة أوصت الأجهزة المشاركة الجهات المختصة بالعمل على التنسيق بين الجهات ذات العلاقة والمختصة بتنظيم وإدارة النفايات الصلبة.
4. بما يتعلق بأداء الجهات محل التدقيق المكلفة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات الصلبة

أوصت الأجهزة المشاركة الجهات محل التدقيق المكلفة بتنظيم قطاع النفايات الصلبة بالعمل على تطوير بعض الإجراءات المتبعة لديها لغرض تحسين العمل.

5. بما يتعلق بتوفير المتطلبات الأساسية لعمل الجهات المكلفة بتنظيم وإدارة قطاع النفايات

الصلبة

أوصت الأجهزة المشاركة الجهات محل التدقيق المكلفة بتنظيم قطاع النفايات الصلبة باتخاذ جملة من التدابير لضمان سير العمل، كالسعي لتوفير المعدات الضرورية لتشغيل المحطات الوسيطة والعمل على صيانتها في الوقت المناسب، وتكوين كوادر بشرية متخصصة في مجال إدارة النفايات، وإعادة هيكلة الإدارات التشغيلية، والاهتمام بأعمال الإشراف والمتابعة، وإحكام الرقابة البيئية وتصحيح الأوضاع البيئية غير السليمة ...

6. بما يتعلق بالدور الإشرافي والرقابي للجهات محل التدقيق

أوصت الأجهزة المشاركة بتفعيل الدور الرقابي للجهات التي تتولى العملية الرقابية والإشرافية على قطاع تنظيم وإدارة النفايات الصلبة.

7. بما يتعلق بعملية التوعية المجتمعية وتشجيع فرز النفايات

أوصت الأجهزة المشاركة الجهات المعنية ببذل مزيد الجهود من أجل التوعية المجتمعية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة، لاسيما فرزها من المصدر والتخلص الآمن منها.

ثانياً: المقدمة

تسعى الأجهزة الرقابية العليا في الدول العربية من خلال التقارير التي تقوم بإصدارها إلى تحقيق الرؤيا التي تتبناها في خططها الإستراتيجية في إحداث فارق إيجابي في حياة المواطنين والمقيمين، وذلك بالتوافق مع أهداف الحكومات من خلال أجندة السياسات الوطنية للحكومات والتي تلتقي مع أهداف التنمية المستدامة حول موضوع النفايات الصلبة في عدة محاور، منها الصحة الجيدة والرفاه في الهدف الثالث ومجتمعات محلية مستدامة في الهدف الحادي عشر وغيرها من الأهداف المتعلقة بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث، وذلك بالتحقق من جاهزية الحكومات للعمل وفق أهداف التنمية المستدامة.

1. دوافع التدقيق

قام المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه الخامس والخمسين المنعقد بدولة قطر يومي 28 و 29 مارس 2017 بتكليف الدول المشاركة بإعداد تقرير تعاوني حول موضوع "تقييم أداء إدارة النفايات الصلبة"، وذلك انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة (الهدف رقم 11-مدن ومجتمعات محلية مستدامة)¹.

حيث اتفقت الدول المشاركة التي حضرت الاجتماع المنعقد في الكويت (كانون الأول 2018) على إجراء رقابة أداء حول موضوع كفاءة وفعالية إجراءات الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها بكفاءة وفعالية بالنظر إلى الأسباب التالية:

¹<http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html>

1.1. أهمية الموضوع: الاعتبارات الاستراتيجية لدى حكومات الأجهزة المشاركة

تماشي الموضوع مع أهداف التنمية المستدامة حيث اعتبر تقرير دولة السودان أن إدارة النفايات من أهم أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما الهدف رقم 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الغاية (6) التي تنص على (الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها بحلول عام 2030م)، وكذلك تقرير دولة فلسطين حيث تمّ الربط بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطط الحكومة التي تمّ وضعها لذلك وخاصة ما تعلقّ منها بإدارة النفايات الصلبة.

2.1. مخاطر الموضوع: الجوانب الاجتماعية والبيئية

- انتشار النفايات عشوائيا في الطرقات مما يؤثر على المنظر الحضري للمدن والتجمعات السكانية.
- وجود بعض المكبات العشوائية على أطراف المدن والتجمعات السكانية.
- القصور في إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها كما تناولته الصحف والمواقع الإلكترونية. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تزايد النفايات الصلبة في بعض الدول العربية وحتى على مستوى العالم، إذ أشار تقرير خاص للبنك الدولي أن النفايات المنتجة سنوياً حول العالم تبلغ ما يزيد عن 2 مليار طن، وأنه وبحلول العام 2050م سيبلغ إنتاج النفايات 3.40 مليار طن سنوياً².

3.1 التوقيت

وفق قراءة تقارير الأجهزة المشاركة جاء توقيت التقرير في ظل وجود عدد كبير من المشاريع المخصصة لغرض التخلص من النفايات، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية لدى بعض الأجهزة لهذا الغرض.

²<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30317>

4.1 مؤشرات الأداء

أشارت الأجهزة المشاركة إلى وجود مؤشرات أداء توضح الأهمية النسبية لموضوع التدقيق، حيث تناول تقرير دولة الكويت بعض هذه المؤشرات من خلال طرحها كمخاطر، ومنها:

- انتشار مرادم النفايات المغلقة وما تمثله من مخاطر في حال عدم التعامل معها بشكل آمن.
- انخفاض الأداء البيئي في مؤشر الطقس والطاقة، وعدم الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال النفايات الصلبة.
- وجود مخاطر محتملة قد تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وذلك نتيجة طمر النفايات بطريقة غير سليمة.
- وجود مخاطر محتملة قد تؤدي إلى تلوث الهواء نتيجة حرق النفايات بطرق غير صحية.

5.1 القيمة المضافة المتوقعة من التدقيق

- تتوقع الأجهزة المشاركة أن تساهم تقاريرها بتزويد الحكومات ببيانات موضوعية حول واقع إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها من خلال:
- الوقوف على أوجه القصور وتحسينها عبر الملاحظات والتوصيات التي توصلت إليها الفرق المشاركة، والتي تنعكس نتائجها في الوصول إلى إتباع إجراءات أكثر كفاءة وفعالية في إدارة وتدوير النفايات الصلبة وتقديم خدمات بيئية أفضل للمواطن من خلال تقليل تكلفة جمع النفايات وتنظيم عملية التخلص منها، بالإضافة إلى إعادة تدويرها واستخدامها إن أمكن، مع الحد من المخاطر الناتجة عنها باتخاذ التدابير الضرورية للتقليل من نسبة الانبعاثات والتسربات الناتجة عنها وتخفيض نسبة التلوث البيئي وتلوث المياه والهواء.

تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في إدارة الأموال العامة وتمكين الأجهزة التشريعية للدولة من أداء مهامها بفاعلية وكفاءة.

2. تصميم الرقابة

1.2 الهدف من التدقيق:

تهدف المهمة إلى تقييم مدى كفاءة وفاعلية الجهات ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة بالدول المشاركة، والتحقق من فاعلية برامج معالجة وإعادة تدوير تلك النفايات وأثرها في الحد من الآثار الضارة الناتجة عن عدم إتباع الطرق السليمة للتعامل مع النفايات وخاصة الخطرة منها، ومدى فاعلية المشاريع المتعلقة بتطوير أنظمة إدارة النفايات الصلبة والاستغلال الأمثل لمكوناتها. كما تهدف عملية التدقيق إلى تقييم إجراءات الجهات المعنية بإدارة النفايات في تقليل الناتج من النفايات الصلبة والتخلص منها بالطرق المثلى وإعادة تدويرها بكفاءة وفعالية.

2.2 نطاق التدقيق

قامت الأجهزة العربية المشاركة في المهمة بالتدقيق على فعالية وكفاءة إجراءات إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها المعمول بها، ومن خلال تحديد نطاق التدقيق المتمثل في:

• الجهات محل التدقيق

اختلفت الجهات المعنية بإدارة النفايات الصلبة من دولة إلى أخرى وذلك حسب الصلاحيات والمسؤوليات، وفيما يلي الجدول رقم (1) الذي يوضح الجهات التي تم التدقيق عليها في كل دولة عربية مشاركة في المهمة:

جدول رقم (1) الجهات التي تم التدقيق عليها في كل دولة مشاركة

الرقم	الدولة	الجهات التي تم التدقيق عليها	ملاحظات
1	السودان	1. هيئة نظافة ولاية الخرطوم. 2. هيئات النظافة بمحليات ولاية الخرطوم.	شمل كل الجهات التي تتعلق بإدارة النفايات الصلبة من ناحية الجمع والنقل والمعالجة وإعادة التدوير.
2	الكويت	1. بلدية الكويت. 2. الهيئة العامة للصناعة. 3. الهيئة العامة للبيئة.	قامت الكويت بإجراء تقييم المخاطر لمصفوفة (للجهات ذات العلاقة بإدارة SWOT التحليل) النفايات الصلبة، وبناء على نتائج المصفوفة تم تحديد الجهات محل التدقيق.
3	فلسطين	1. وزارة الحكم المحلي. 2. سلطة جودة البيئة. 3. وزارة الصحة. 4. مجالس الخدمات المشتركة.	تم اختيار الوزارات ذات العلاقة بموضوع النفايات الصلبة بالإضافة الى مجلس الخدمات المشترك: وهو مجموعة من الهيئات يتم ضمها لتشكيل المجلس لغرض مساعدة الهيئات المحلية في التخلص من النفايات بطريقة سليمة.
4	سلطنة	1. الشركة العمانية	تتولى الشركة العمانية القابضة لخدمات

البيئة"بيئة" إدارة قطاع النفايات بمختلف أنواعها النفايات الصلبة والخطرة والنفايات الطبية في جميع محافظات السلطنة.	القابضة لخدمات البيئة "بيئة". 2. وزارة البيئة والشؤون المناخية. 3. وزارة البلديات الإقليمية.	عُمان	
---	---	-------	--

• نطاق التدقيق الزمني

تم الاتفاق بين الدول العربية المشاركة على أن تشمل أعمال التدقيق الفترة (2016-2018).

• المحددات

لم يتم أي جهاز من الأجهزة العربية المشاركة في المهمة بذكر أي محددات أو معيقات للعمل باستثناء ديوان الرقابة الفلسطيني، حيث لم تشمل عملية التدقيق المحافظات الجنوبية من الوطن بسبب الظروف السياسية (الاحتلال).

• توقيت التدقيق

قامت الأجهزة العربية المشاركة في المهمة بإجراء عملية التدقيق خلال العام 2019.

3.2 أسئلة التدقيق

تمّ الاتفاق بين الأجهزة الرقابية العليا المشاركة في المهمة على أن تكون الأسئلة الرقابية حول كفاءة وفعالية الجهات المعنية بإدارة النفايات الصلبة، ومن خلال مراجعة التقارير الوطنية التي تمّ إعدادها من قبل الأجهزة المشاركة تم استخدام مصطلحات معايير تقييم الأداء وربطها بدور الجهات المعنية في كل دولة مشاركة بحسب الصلاحيات والقوانين التي تنظم عملها، وفيما يلي السؤال الرئيسي:

هل يتم إدارة النفايات الصلبة بكفاءة وفعالية من قبل الجهات الحكومية المختصة أو الأطراف

التي تدير المشاريع؟

قامت الأجهزة الرقابية العليا باختيار أسئلة فرعية و/أو إجراء تقييم للجهات حسب الوضع القائم الموجود في كل دولة وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة قانوناً للجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى توي بعض الدول التعاقد مع بعض الأطراف للقيام بمهام إدارة المشاريع الخاصة بإدارة النفايات الصلبة.

وقد تم تصنيف وتوحيد الأسئلة بما يتلاءم مع التقارير المعدة من الأجهزة الرقابية العليا:

1. هل القوانين الحكومية السارية والمعمول بها كفؤة وفعالة وتناسب مع الوضع القائم حالياً؟
2. هل الخطط الاستراتيجية الموضوعة تراعي إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها؟
3. هل تم وضع خطة تنفيذية لتحقيق الخطة الاستراتيجية؟
4. هل تقوم الجهات المعنية بدورها في إدارة النفايات الصلبة بكفاءة وفعالية؟
5. هل التنسيق بين الجهات المسؤولة فعال وكاف؟
6. هل يتم استغلال الموارد المتاحة بالطريقة المثلى فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة؟
7. هل هناك برامج توعية مجتمعية فعالة للتقليل من إنتاج النفايات الصلبة؟

ويقصد بالكفاءة في التقرير: مدى قدرة الجهات المسؤولة على استغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة لإدارة النفايات الصلبة بطريقة سليمة.

ويقصد بالفاعلية في التقرير: مدى تحقيق الجهات للأهداف والنشاطات الموكلة لها في إدارة وتدوير النفايات الصلبة.

4.2 مصادر معايير التقييم

قامت الأجهزة العربية المشاركة في المهمة باستخدام القوانين والأنظمة السارية والمعمول بها لديها فيما يخص إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها كمصادر للمعايير، واعتمدت الأجهزة المشاركة على ما ورد في أنظمتها وقوانينها كمعايير أساسية للتقييم.

5.2 طرق جمع البيانات (المنهجية)

اتبعت الدول المشاركة في إعداد التقرير -إلى حد ما- نفس المنهجية مع مراعاة الترتيب في العمل المكتبي والميداني، حيث تمّ استخدام أسلوب الملاحظة وعمليات الفحص لجمع المعلومات وأدلة الإثبات وإجراء المقارنات، للتحقق من قيام الجهات ذات العلاقة بأدوارها بشكل فعال، وقد تمّ تصنيف طرق جمع البيانات حسب الترتيب التالي:

• البيانات الوثائقية:

- مراجعة القوانين والأنظمة الصادرة بالخصوص.
- مراجعة وفحص الخطط والسياسات والأهداف والمؤشرات والنماذج والتعاميم والاشتراطات الفنية والصحية الخاصة بموضوع التدقيق.
- مراجعة وفحص آليات عمل الجهات ذات العلاقة في آلية جمع وتدوير النفايات والتقارير الخاصة بذلك.

• المقابلات الشخصية:

- المقابلات الميدانية مع المسؤولين الإداريين والفنيين في الجهات المسؤولة ضمن العينة.
- الزيارات الميدانية للبلديات وهيئات الحكم المحلي ومكبات النفايات والجهات ذات العلاقة.

• البيانات المادية:

- الاطلاع على آليات جمع النفايات وإعادة تدويرها بكفاءة وفاعلية في الجهات ذات العلاقة وذلك من خلال المشاهدات العينية.

• البيانات التحليلية

- المقارنة التحليلية للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الجهات محل الرقابة.
- الاطلاع على البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة من أجهزة الإحصاء المتعلقة بالنفايات الصلبة.

ثالثاً: الإجراءات المتبعة من قبل الجهات المختصة في إدارة وتنظيم

النفايات

تعتبر النفايات إحدى أكبر تحديات العصر التي تواجه العالم بأسره، بسبب أثارها السلبية على البيئة والكائنات الحية والمياه السطحية والجوفية، وذلك كنتيجة لارتفاع معدل الزيادة السكانية وارتفاع نسبة الدخل في بعض الدول، فضلاً عن التوسع العمراني الأفقي والرأسي في المدن وظهور متغيرات وممارسات وسلوكيات جديدة استخدمها البشر في حياتهم ودخول التقنية الحديثة في البيوت، مما أدى إلى زيادة كميات النفايات بشكل كبير، وأصبحت تشكل خطراً صحياً على البيئة لما تسببه من أمراض مزمنة حيث تكون بيئة حاضنة للحيوانات والقوارض والحشرات الناقلة للأمراض بالإضافة إلى تدمير الأراضي الزراعية، وهدر مساحات أخرى لاستخدامها في ردم النفايات.

تعرف النفايات بكونها كل المواد التي يتخلص منها حائزها أو ينوي التخلص منها أو يلتزم بالتخلص منها وإزالتها، وتصنف حسب مصدرها إلى نفايات منزلية وصناعية، وتصنف النفايات الصناعية إلى نفايات خطرة وغير خطرة، وتمر إدارة النفايات بالعديد من المراحل وهي:

1. الفرز من المصدر، أي فصل النفايات العضوية والنفايات غير العضوية من المنشأ.

2. الجمع والنقل.

3. مرحلة المعالجة وإعادة التدوير أو التخلص الآمن منها.

وبالتالي تعرّف إدارة النفايات بأنها مجموع الأنشطة المنظمة الهادفة إلى جمع النفايات المختلفة وإزالتها

من أماكن تولّدها، أو من الحاويات، أو من أماكن التجميع الخاصة بها، ونقلها إلى أماكن محددة

لترحيلها أو إعادة تدويرها أو معالجتها أو التخلص منها.

1. وصف الأنشطة التي تقوم بها الجهات محل التدقيق وفق ماورد في مصادر معايير التقييم

تختلف الجهات المعنية في الدول العربية وذلك بناءً على التكليف القانوني الممنوح لكل جهة حسب الاختصاص، حيث أنه ومن خلال التقارير المعدة من قبل الأجهزة الرقابية العليا، لوحظ قيام بعض الدول بإنشاء شركات متخصصة بعملية إدارة النفايات الصلبة مثال ذلكقامت سلطنة عُمان بإنشاء الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة، أو قيام بعض الحكومات بالتعاقد مع شركات لإدارة عملية من عمليات النفايات الصلبة ومثال ذلك قيام جمهورية السودان بالتعاقد مع شركة "أوزون".

2. واقع النفايات الصلبة في الدول المشاركة في إعداد التقرير

تفاوتت كمية النفايات الناتجة من بلد إلآخر وذلك حسب العديد من المتغيرات مثل عدد السكان والكثافة السكانية ومساحة الدولة ومعدّل دخل الفرد ومدى قيام المواطنين باستبدال وشراء المواد الحياتية الأساسية وغير الأساسية، بالإضافة إلى عدد السكان الذين لا يتلقون خدمة جمع النفايات في بعض المناطق، ومثال ذلك في دولة فلسطين حيث بلغت نسبة الأسر التي لا تتلقى خدمة جمع النفايات

الصلبة 5.5% عام 2015.

رابعاً: الخلاصة

أوضحت الأجهزة المشاركة في تقاريرها اهتمام دولها بموضوع إدارة وتدوير النفايات الصلبة وإدراج ذلك في موازنتها السنوية، بالإضافة إلى تخصيصها مبالغ عالية لغرض معالجة النفايات التي تتزايد بشكل مستمر، وعملت من خلال المشاريع الاستثمارية التي تم تمويلها إلى الوصول إلى النتائج التي تحدت من الخطر الناتج عن النفايات بكافة أشكالها.

إنّ النتائج التي توصلت إليها الأجهزة المشاركة تشير إلى أن هناك مجالاً للتحسين والتطوير في أداء الجهات محل التدقيق المعنية بإدارة وتدوير النفايات الصلبة، وأن الإجراءات والآليات المعمول بها لدى هذه الجهات لا تضمن العمل بفاعلية وكفاءة من أجل إدارة فعالة للنفايات والتخفيف من الضرر الناتج عنها سواء من الناحية البيئية أو من تأثيرها على المواطن وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وهو ما أدى إلى بروز نقائص وإشكاليات تعلق أهمها بغياب التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية أو الأطراف المتدخلة، ومحدودية قدرات القطاع العمومي عامة والمحليات خاصة، ونقص الإمكانيات والموارد من معدات وأدوات لديها، وعدم شمولية الإطار القانوني لمختلف جوانب وتطور كميات النفايات، والنقص في أنشطة التوعية والتثقيف البيئي، وغياب أو بطء تطوير منظومات إدارة بعض أصناف النفايات، وضعف مشاركة القطاع الخاص وشح الموارد المالية لتغطية تكاليف المعالجة وإعادة التدوير وصعوبة تسويق المنتجات المتأتية من أنشطتها.

إنّ المجال ما زال متاحاً أمام الجهات محل التدقيق لتطوير أعمالها وتعزيز دورها الاشرافي والرقابي بما يتوفر لديها من مستلزمات، وإن الفجوة التي تعاني منها الأجهزة المشاركة تعود إلى ضعف التخطيط بشكل عام سواء كان على المستوى الاستراتيجي أو التنفيذي.

وهو ما يدعو إلى مزيد إحكام إدارة النفايات الصلبة للسيطرة على الفضلات الصناعية وخاصة الخطرة منها والفضلات المنزلية والشبيهة التي ما تزال ربع كمياتها تلقى عشوائياً بالوسط الطبيعي لدى بعض الدول المشاركة في المهمة، ووضع إستراتيجيات وطنية للثمين الطاقى للنفايات وإعداد مخططات عملية قصد تحديد الأولويات وضبط المعايير الضرورية لتطوير منظومة النظافة، مع ضرورة تفعيل كافة التدابير البيئية وتكثيف المراقبة وزجر مرتكبي المخالفات طبقاً لأحكام القوانين المتعلقة بمخالفة تراتيب حفظ الصحة الجاري بها العمل.

وبخصوص سياسات وبرامج إدارة النفايات يقتضي الوضع إجراء التقييمات اللازمة في شأنها وطرح رؤى جديدة وبدائل مناسبة للمعطل منها وتفعيل مختلف مكوناتها، خاصة ما يتعلق منها بمجال الثمين للرفع من مردوديتها.

كما ينبغي على الجهات المعنية أن تسعى إلى إحكام إدارة الموارد المخصصة للنظافة سواء كانت بشرية أو مادية وتطوير أدائها وطرق عملها في هذا المجال، مع ضرورة تفعيل دور مكونات المجتمع المدني في لعمل البيئي واستدامة التنمية، واعتماد برامج للتوعية والتثقيف من أجل ترسيخ ثقافة بيئية لدى المواطن.